مجلة مينا للدراسات الاقتصادية
المجلد 02/العدد 03 (2019) ، ص ص. 28 - 46

فعالية نظام (ل.م.د) في مؤسسات التعليم العالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

The Effectiveness of the LMD System in Institutions of Higher Learning and its Role in Achieving Sustainable Development in Algeria

قروج يوسف[1]، د. بوعقل مصطفى[2]

[1] أستاذ مساعد "أ"، المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان، gueroudjyoucef@hotmail.fr

[2] دكتور، المركز الجامعي أحمد زبانة – غليزان، Dr.bouakel@gmail.com

الملخص:

تعالج الدراسة إشكالية تعزيز التنمية المستدامة من خلال التحول نحو الارتكاز على نظام ل.م.د في التعليم العالي في الجزائر. وتهدف الدراسة إلى الوقوف على دوافع وأبعاد تبني هذا النظام وكذا إبراز أهم الآليات الكفيلة بتفعيله بأمثلية وكفاءة عالية.

وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي خلصت الدراسة إلى أن ضعف فعالية نظام ل.م.د يرجع إلى افتقار الجامعة الجزائرية للجاهزية الكافية لاحتضان هذا التحول وإنجاحه على كافة المستويات، سواء تعلق الأمر بمستوى تطوير الجامعة كمؤسسة، أو تحسين أدوار هيئة التدريس، أو ترقية الأساليب العلمية والتجهيزات البيداغوجية اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

الكلمات المفتاحية: نظام ل.م.د، الجامعة الجزائرية، التنمية المستدامة.

Abstract :

The study addresses the problem of enhancing sustainable development through a shift towards **the LMD system** in higher education in algeria. The study aims to identify the motives and perspectives of adopting this system and also to highlight the most important mechanisms to ensure the best optimization and efficiency.

By using the descriptive analyitcal approach, the study concluded that the weak effectiveness of the LMD system is due to the lack of readiness of the algerian university to embrace this shift and success it at all levels, whether it is about the development of the university as an institution or improving the roles of the education stuff, or upgrading the scientific methods and pedagogical equipments necessary to achieve a sustainable and global development.

Keywords: LMS System, Algerian University, Sustainable Development.

المؤلف المرسل للمقال: قروج يوسف ، الإيميل: gueroudjyoucef@hotmail.fr

1. مقدمة:

نظرا للتحولات الاقتصادية الاجتماعية، السياسية، العلمية والتكنولوجية التي طرأت على المستوى الدولي بشكل عام والعربي بشكل خاص، فقد أدركت هذه الدول أن هناك تداخل كبير بين التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والتنمية من جهة أخرى، مما أدى إلى تحول كبير في رسالة التعليم العالي، حيث أصبح مطلوبا منه مواكبة هذه المستجدات ومواجهة التحديات والرهانات واستيعابها، فقد بات مطلوب من الجامعات المساهمة في حل المشكلات اليومية للمحيط والمجتمع في شتى المجالات، بما تحتويه من مصادر الطاقة البشرية المميزة علميا والقادرة على التفاعل ايجابيا مع جميع التغيرات، وبذلك أصبح العنصر البشري أداة فعالة للتغير والتنمية المستدامة الشاملة.

وعليه فقد بادرت دول العالم المتقدم والنامي بتفحص أنظمتها التربوية بحثا عن مواقع الخلل والاضطراب. فتولدت قناعة مُؤَدَّاها أن الجامعة بصورتها التقليدية لم تعد قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها وأدوارها الجديدة التي أفرزتها المتغيرات العالمية. وبالتالي على تلبية الاحتياجات التنموية ممّا يستوجب مراجعة جذرية وشاملة لدمجها في سياق هذه التحولات.

لقد قاد الاعتقاد بأهمية التربية اليوم في التنمية الشاملة إلى إعادة النظر في واقع التعليم العالي في الجزائر خاصة في هذه المرحلة وما يشهده العالم من تحولات كبرى في مجالات العلم والمعرفة والاقتصاد والسياسة وغيرها، إضافة إلى حجم التحديات والمشكلات التي بات يواجهها والتي قد تتفاقم إن لم تجد علاجا مناسبا لها، إذ أضحت عملية تطوير التعليم العالي ضرورة ملحة في ظل ما تشهده الجامعة الجزائرية من انخفاض في مستوى الكفاءة والنوعية والازدياد المطرد لعدد الطلبة وكلفة الانفاق، مقابل الانخفاض في عدد المؤطرين والهياكل وما صاحبها من اختلالات عديدة ومتشعبة على المستوى البيداغوجي والعلمي. لهذا عملت الجزائر ومنذ الاستقلال على تجاوز النظام التعليمي الموروث ولاسيما التعليم العالي من خلال اصلاحات متعددة لتكييفه مع الواقع ومستجداته و كان آخرها **نظام ل.م.د (ليسانس، ماستر، دكتوراه)** الذي شمل هيكلة التعليم ومحتويات البرامج وطرق التوجيه والتقويم والانتقال وتسيير مختلف الهيئات البيداغوجية بغية تصحيح الاختلالات من خلال خلق تواؤم بين المتطلبات الشرعية

لديموقراطية التعليم وضرورة الوصول لتكوين نوعي وإعطاء معنى حقيقي لمفهومي الاداء والمناقشة كما جاءت في فلسفة وإجراءات هذا الاصلاح.

انطلاقا ممّا سبق يمكن بلورة السؤال الجوهري لهذه الدراسة كالآتي:

كيف يمكن للإصلاح الحاصل في التعليم العالي من خلال تبني نظام ل م د أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

وانطلق البحث من فرضية مفادها أن مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في الوقت الحالي غير جاهزة لتبني هذا الإصلاح الجديد لما يعتريها من نقائص فادحة على مستوى مكونات العملية التعليمية، وعليه فتبقى مساهمة هذا النظام في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر محدودة.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- موضوع التعليم العالي والبحث العلمي من المواضيع المهمَّة التي تتطلب الدراسة والبحث؛
- تبيان مدى فعالية نظام (ل.م.د) – باعتباره نظام حديث العهد في الجامعة الجزائرية- في تحسين جودة مخرجات التعليم العالي في الجزائر.
- معرفة واقع مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية من خلال تبني الاصلاح الجديد.

كما تهدف هذه الدراسة في مجملها إلى تسليط الضوء على الاصلاح الجديد المتمثل في نظام (ل.م.د) ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على مفهوم التعليم العالي والتنمية المستدامة.
- عرض مختلف الاصلاحات التي شهدها قطاع التعليم العالي في الجزائر.
- عرض الهيكلة الجديدة للتعليم العالي في ظل تبني نظام ل.م.د.
- التعرف على مميزات وخصائص الاصلاح الجديد ودوافع لجوء الجزائر لتبنيه.
- معرفة الأدوار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تبني هذا الاصلاح.

ولإعداد هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي نراه مناسبا لتشخيص هذا الموضوع وإعطاء صورة واضحة عنه، ومعرفة الإيجابيات والسلبيات، وكذا تقديم الحلول التي نراها ضرورية للنهوض به. ولقد تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، حيث يعتبر المحور الأول مدخلا تمهيديا يسمح بضبط مختلف المفاهيم الأساسية المتصلة بالتعليم العالي والتنمية

المستدامة، ليأتي المحور الثاني لتوضيح النموذج التكويني الجديد المصطلح عليه بنظام (ل.م.د) في مؤسسات التعليم العالي وما يتميز به من خصائص ومميزات، أمّا المحور الثالث والأخير فيتضمن مساهمة هذا النظام الاصلاحي في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة في الجزائر من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنه.

2. التعليم العالي والتنمية المستدامة

تعتبر مؤسسات التعليم العالي نواة توليد الطاقات المعرفية ومركز تخريج الكفاءات والإطارات التي يُبني عليها مستقبل المجتمعات، خاصة في ظل التوجه نحو الاستثمار في الرأسمال البشري المتميز بالمهارات العلمية المؤهلة لتوظيف المعرفة خدمةً للاحتياجات الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي المساهم في تشكيل خطط التنمية المستدامة.

1.2. التعليم العالي

لعلّ الاهتمام الكبير الذي يحظى به التعليم عامة والتعليم العالي خاصة يرجع سببه إلى أثر التعليم على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وكذا ظهور اقتصاد المعرفة ممّا دفع بالدول للاهتمام بقطاع التعليم العالي كونه آخر مراحل التعليم وأرقاها.

1.1.2. مفهوم التعليم العالي:

يعرف التعليم على أنه تزويد الافراد بحصيلة معينة من العلم والمعرفة، حيث يهتم بالمعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول في الحياة العلمية من حيث زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للبيئة الكلية التي يتلقى فيها المتعلم تعليمه منها، فهو يهدف إلى تطوير الملكيات الفكرية واكتساب المعارف العامّة والخاصة للحصول على كفاءات مهنية. (نجوى حرنان، 2014، ص6).

أمّا التعليم العالي فهو عبارة عن مرحلة تعليمية مكملة للمراحل التعليمية السابقة، ويقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، ويهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات ليتمكن بعد تخرجه من الاسهام في المسيرة التنموية للبلاد. (خالصة فتح الله ، 2012، ص 121)

2.1.2. الإصلاحات التي عرفتها مؤسسات التعليم العالي في الجزائر:

أهم مراحل الاصلاحات التي عرفتها مؤسسات التعليم العالي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الاصلاحات التي مر بها قطاع التعليم العالي في الجزائر

المرحلة	خصائص المرحلة
المرحلة الاولى (1962-1970)	– تكوين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. – الجامعة مقسمة إلى كليات، وكل كلية مقسمة إلى أقسام متخصصة. – مراجل الدراسة الجامعية كالآتي: ▪ شهادة الليسانس: تدوم ثلاث سنوات. ▪ شهادة الدراسات المعمقة: لمدة سنة واحدة. ▪ شهادة الدكتوراه من الدّرجة الثالثة: لمدة سنتين على الأقل (يتم فيها انجاز أطروحة علمية) ▪ شهادة دكتوراه دولة: تدوم مدّة خمس سنوات من البحث النظري والتطبيقي.
المرحلة الثانية (1971- 1980)	– الشروع في عملية التعريب. – تقسيم الكليات إلى معاهد تضم أقسام. – اعتماد نظام السداسيات. – مراحل الدراسة الجامعية تمثلت كما يلي: ▪ مرحلة الليسانس – تدرج: أربع سنوات. ▪ مرحلة الماجستير – ما بعد التدرج الأول: سنتين على الأقل. ▪ مرحلة دكتوراه العلوم – ما بعد التدرج الثاني: 5 سنوات.
المرحلة الثالثة (1981 – 2003)	– لم تشهد هذه المرحلة أي تطورات إصلاحية في التعليم العالي ما عدا مشروع الخريطة الجامعية سنة 1983.
المرحلة الرابعة (2003 إلى حد الآن)	– اعتماد نظام الهيكلة الجديد: نظام ل.م.د (ليسانس، ماستر، دكتوراه)

المرجع: ياسمينة خدنة، **واقع تكوين طلبة الدراسات العليا في الجامعة الجزائرية – دراسة حالة جامعة منتوري بقسنطينة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص ص 60-63.

3.1.2. مكونات التعليم العالي:

تعتمد الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعة على عدّة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية والعملية التعليمية بحد ذاتها، وهذا لتلبية احتياجات المستفيدين.

1.3.1.2. مدخلات العملية التعليمية: تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الامكانات التي وُفِّرت للمؤسسة التعليمية إنّما وُجِدت لصالح الطلبة، فهم إذن المدخلات وهم المخرجات في الوقت نفسه، وهناك من يرى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية والبشرية التي رُصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة، وأن جميعها سواء كانت تكاليف رأسمالية جارية أو ثابتة تسبب خسارة إذا لم يحسن استغلالها على الوجه الأكمل وتحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها. وتتمثل المدخلات في:(فليح حسن خلف، 2007، ص ص 246-247)

أ. الطلبة:

هناك طلبة دراسات التدرج وما بعد التدرج(الدراسات العليا)، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة ليسانس، أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الاولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

يمثل الطلبة المدخل الاساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، اتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي.

ب. هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الاساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها (تعتمد العملية التعليمية بدرجة كبيرة على ما يتاح من أستاذة)، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، فلا يزداد العدد عن

الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض منهم، وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استُخدمت في تكوينهم وإعدادهم، وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس، وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، ولا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى.

ج. الوسائل المادية:

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل بكل مرافقها، ولابد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل...إلخ. هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تُستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتتمثل في المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض...إلخ.

2.3.1.2 العملية التعليمية:

يُقصد بها في المؤسسات التعليمية عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع، وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في مجال العمل، وليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة ولا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة لأنها عمالة فائضة. ثم إنّ من عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة في أذهان الطلبة، لذا لابد أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق وكذلك القدرة على استخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج، كي يكون بالإمكان إيصال المعرفة إلى الطلبة باقتدار وكفاءة عالية وهو شرط أساسي لتحقيق الجودة.

والعنصر الآخر في المنهج هو التقويمات والاختبارات التي تُتَّبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي، لذا ينبغي عدم الركون إلى نمط واحد في تقييم تحصيل الطلبة سواء في الاختبارات الفصلية أو النهائية. (مهدي السامرائي، 2007، ص 131)

3.3.1.2 مخرجات العملية التعليمية:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية).والمستفيدين من النظام التعليمي هم: الطلبة، أولياء الأمور، أرباب العمل والمجتمع ككل.(مهدي السامرائي، 2007، ص ص 134-135)

2.2. التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة وأصبحت تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، ومن أهم اهتمامات مختلف الحكومات، وقد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الاجيال المختلفة، وعلى اعتبار أن الفقر أصبح يتطلب مجهودات ضخمة لمعالجة المشاكل الناجمة عنه، لذا تشكل التنمية المستدامة أداء هامة لمواجهة مختلف التحديات المتنامية لأفراد المجتمع، وتكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة في الركود المزمن الذي تعيش فيه مما يقضي إيجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود.

1.2.2. مفهوم التنمية المستدامة:

لقد استُخدِمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الاستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة.

وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. (مراد ناصر ، 2010، ص 133)

2.2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (باتر محمد علي ،2003، ص 189).

1.2.2.2 البعد الاقتصادي:

تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الانساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والصحة والتعليم.

2.2.2.2 البعد الاجتماعي:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الانسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديموقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

3.2.2.2 البعد البيئي:

يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. على هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الانتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

3. نظام التكوين الإصلاحي (ل م د) في مؤسسات التعليم العالي

في ظل التغيرات العميقة التي عرفتها الجزائر القرن الحادي والعشرين على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، أصبحت الجامعة الجزائرية لا تتلاءم مع التغيرات الحديثة، الأمر الذي دفع اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة الجامعية بإصدار توصية لإصلاح التعليم العالي، والذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 30 أفريل 2002، ومن المحاور الأساسية التي بُرمجت في إطار استراتيجية تطوير قطاع التعليم العالي لفترة ما بين 2004-2013، إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي بإقرار تطبيق نظام ل م د (أي وضع هيكلة من ثلاثة أطوار تعليمية: الليسانس، الماستر والدكتوراه). (اليزيد نذيرة، 2015، ص 158)

1.3. مفهوم نظام (ل م د)

نظام ل م د هو نظام تعليمي مستوحى من السياسات التعليمية للدول الأنجلوساكسونية الذي يعرف بتقليص مدة التكوين وتكثيف محتويات البرامج. هذا النظام اعتُمد في الأصل في الاتحاد الأوروبي، وهو يمكن من تدويل الشهادات، مما يسهل تنقل الطلبة من خلال تجانس الشهادات. (نيس سعيدة، 2015، ص 92)، ويحتوي هذا النظام على ثلاث شهادات هي:

شهادة ليسانس: L ، شهادة ماستر: M، شهادة دكتوراه: D، وتعمل به حاليا مجموعة من الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، انجلترا، فرنسا، بلجيكا، روسيا، ألمانيا، الصين، اليابان، تركيا، تونس، المغرب، وعدد معتبر من الدول الأفريقية الأخرى ....إلخ.

هذا النمط يعرض طورين رئيسيين متمثلان في ما قبل الليسانس وما بعدها، لتسهيل عملية المقارنة والمعادلة على المستوى الدولي، حيث أنَّ تبني هذه الصيغة في أطوار التعليم العالي بأوروبا مطابق للنظام المعمول به في الدول الأنجلوساكسونية المتمثل في الدرجات 3، 5 و8. (هارون أسماء، 2010، ص 111)

- **رقم 3 (Licence) L** يعادل B.A "باشلور في الفنون" أو اللسانس الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.
- **رقم 5 (Master) M** وهو M.A "ماستر في الفنون" يعادل بكالوريا+5 سنوات، مثلما هو موجود في النظام الجامعي لمختلف الدول والذي يعني فترة التعليم العالي الطويل المدى.
- **رقم 8 (Doctorat) D** وهي D.Ph "دكتوراه في الفلسفة"، وعلى هذا التخطيط ولد نظام ل م د أو LMD أو BAMAD.

2.3. المراحل التاريخية لنظام ل م د

من أهم المحطات التاريخية التي كانت وراء ميلاد هذا النظام نلخصها فيما يلي: (أسماء هارون، 2010، ص 112)

1.2.3 برنامج إيراسموس ماندوس Erasmus Mundus

ظهر في 1987 يسمح لثلاث جامعات أوروبية بالإتحاد من أجل تحضير شهادة ماستر مشتركة يتم اقتراحها على طلبة جامعة رابعة غير أوروبية، والماستر الممنوح يفتح المجال للتعارف به بين البلدان الأعضاء.

ويكمن الهدف لهذا البرنامج في العمل إلى الوصول لديناميكية في التعليم العالي بأوروبا، لتواجه بالأخص قرينتها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تتلخص الفكرة الأساسية من هذا البرنامج في المشاركة في نشر الثقافة الأوروبية في العالم. (بخضرة مونيس، 2012، ص 5)

2.2.3 ندوة السربون ماي 1998

تم الاعلان عن بيان السربون يوم 25 ماي 1998 بمناسبة الذكرى 800 لإنشاء جامعة السربون من طرف أربعة دول أوروبية وهي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا والمملكة المتحدة، وتم من خلاله المصادقة على مشروع LMD ووقعت عليه 29 دولة أوروبية، الذي كان مفاده أنَّ الاعتراف الدولي بمنظومة التعليم العالي لأوروبا وإمكانية جذب طلبة دول أخرى نحو هذه القارة مرتبط مباشرة بوضوح مقروئية الشهادة المحضرة داخليا وخارجيا.

3.2.3. ندوة براغ Prague ماي 2001

انعقدت ندوة براغ في 19 ماي 2001 تمَّ من خلالها تأكيد أهداف بولون وأضافت هدفا جديدا، هو التربية على مدى الحياة مع ضرورة مشاركة مؤسسات التعليم العالي والطلبة في ترقية الفضاء الأوروبي في مجال التعليم العالي فدعت حكومات هذه الدول إلى تقييم نوعية التعليم في كل دولة.

4.2.3. ندوة برلين 2003

قرر المشاركون تعجيل الاقتراحات بتحديد الأهداف على المدى القصير وعليه ابتداء من 2005 يطلب من جميع البلدان الممضية على المشروع تبني نظام الطورين ووضع ضمان النوعية وبدأ الإصلاح في طور الدكتوراه.

5.2.3. ندوة بارغن ماي 2005

انعقد في النرويج من 19-0 ماي 2005 لتقييم نصف مسلك الإصلاح وتحديد الأهداف المرجوة إلى غاية 2010 وحوصلة تقييم المرحلة أكدت على ما يلي:

- وجود صعوبات في المعادلة بين نظم بعض الشهادات لذلك طالب الإجتماع بضرورة زيادة قدرة تشغيل حاصل شهادات ليسانس.
- سجل وضع نظام ضمان النوعية لدى مختلف الدول مبني على معايير موحدة سُطِّرت في إطار اجتماع برلين.
- الاعتراف بالشهادات وبفترات الدراسة في مختلف الدول المنظمة للمشروع.

3.3. خصائص ومميزات نظام ل م د:

يتميز نظام ل م د بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعله معيارا من معايير الجودة في التعليم العالي والذي يضمن تكوين فعلي للطالب بما يتماشى ومتطلبات واحتياجات سوق

العمل المحلية والعالمية. كما يتميز نظام ل م د بالخصائص الآتية: (عاقلي فضيلة بنت العربي وكري غنية، 2013، ص 10)

– يسهل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل بالشهادات.

– تسمح الهيكلة الجديدة للتعليم العالي وفق نظام ل م د بتحسين برامج الجامعة الجزائرية لتندمج في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما ستُحسِّن من مردودها الداخلي والخارجي وتمد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التَّكيف.

– وتتسم هذه الهيكلة الجديدة بتوفير حرية أكبر للطالب، طالما أن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تُتِيحُه له مهاراته وقدراته الذاتية، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات التعليمية.

– تقليص مدة التكوين العالي ستجعل منه تكوينا مستمرا ومرنا، ولذلك ينبغي تعزيز وتقوية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي.

4. الدور الاقتصادي والاجتماعي لنظام ل.م.د

نظرا للمصالح المتبادلة والعلاقات التشاركية والتعاونية بين الدول الأوروبية والجزائر، تبنت الجزائر النموذج الاصلاحي الجديد **ل.م.د**، وقد راهنت على تطبيقه للقضاء على العوائق الكثيرة والاختلالات المتراكمة التي جعلت النظام الكلاسيكي غير قادر على الاستجابة بفعالية للتحديات التي يفرضها التطور في العلوم والتكنولوجيات، وعمّا نجم عنه من عولمة الاقتصاد، وظهور مجتمع المعلومات، وبروز المهن الجديدة، فضلا عن التحديات المتمثلة في عولمة منظومات التعليم العالي. ولمحاولة التكيف مع هذه الافرازات، ومواجهة ضغوطاتها سعت الهيكلة الجديدة لهذا النموذج الاصلاحي إلى ربط الجامعة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية كتوجه جوهري لتطوير دور الجامعة، والتي بدورها تساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

1.4. الدور الاقتصادي لنظام ل.م.د

المتمعن في نظام **ل.م.د** يرى أنه نظام يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والحداثة، ويلبي بكل فعالية احتياجات كل من المحيط الاقتصادي ومتفتح عليهما، وذلك من خلال تنظيم التعليم العالي بما يتماشى والتوجهات العالمية المتمثلة في تنويع ملامح التكوين وتكييفها مع الحقائق التي تمليها عولمة الاقتصاد والتطور التكنولوجي والعلمي، فبذلك تترجم عولمة التعليم العالي بفضل

برامج بيداغوجية يتعين مراجعتها كل عشر سنوات على الأقل، وبتكوينات تكون مدتها أقصر ما يكون مثل الليسانس، وبتكوينات ذات "طابع مهني" مسهلة لحركية الأشخاص من خلال تناغم الشهادات، أضف إلى ذلك أنّ كل مسارات التكوين ستتضمن مقررات مشتركة أفقية، بات وجودها ضروريا ولا نقاش فيه مثل الإعلام الآلي، اللغات الأجنبية والعلوم الاجتماعية.(شبايكي سعدان، 2011، ص ص 12-15)

1.1.4 الاستجابة المباشرة للمتطلبات الاقتصادية:

تبدو معظم الدول حريصة على تعزيز الاصلاحات التعليمية التي يتطلبها التنافس الاقتصادي، (Caenoy.M, 1999) وعليه يهدف نظام التعليم العالي من خلال نظام **ل.م.د** إلى جعل الخريج يستجيب مباشرة وعمليا لحاجة المحيط الاقتصادي عموما من خلال :

- تطوير علاقة مربحة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي لا سيما من خلال التبادل الاستراتيجي المبني على البحث والتطوير بما يحقق الاستفادة لكل الشركاء من خلال تقديم الخبرة، الاستشارة، المواكبة، التكوين ...إلخ.
- الشهادات العليا المهنية خصوصا التي تفرض لاستحداثها تعاون مع المؤسسات والقطاعات الاقتصادية المستعملة عن طريق اتفاقيات تعاون ومتعدد الجوانب تبرم في هذا الشأن.
- تحيين مناهج التعليم وبرامجه وجعلها متماشية مع حاجات التنمية المستدامة في البلاد.

2.1.4 عدم تفويت الفرص الاقتصادية

أهم ميزة في نظام **ل.م.د** هو عدم تفويت الفرص الاقتصادية في ظروف متغيرة بسرعة على المتخرج من أجل إيجاد وظيفة أو خلق مؤسسة أو اقتراح وتنمية فكرة مشروع أو مبادرة خاصة، من خلال تقليص مدة التكوين العالمي مما تجعل منه تكوينا مستمرا ومرنا، من 11 سنة في الأحوال العادية (4 سنوات ليسانس+ سنتين ماجستير+ 5 سنوات دكتوراه) إلى 8 سنوات (3 سنوات ليسانس+ سنتين ماستر+ 3 سنوات دكتوراه)، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (01): تنظيم مسالك التكوين العالي في الجزائر بين النظام الكلاسيكي ونظام ل.م.د

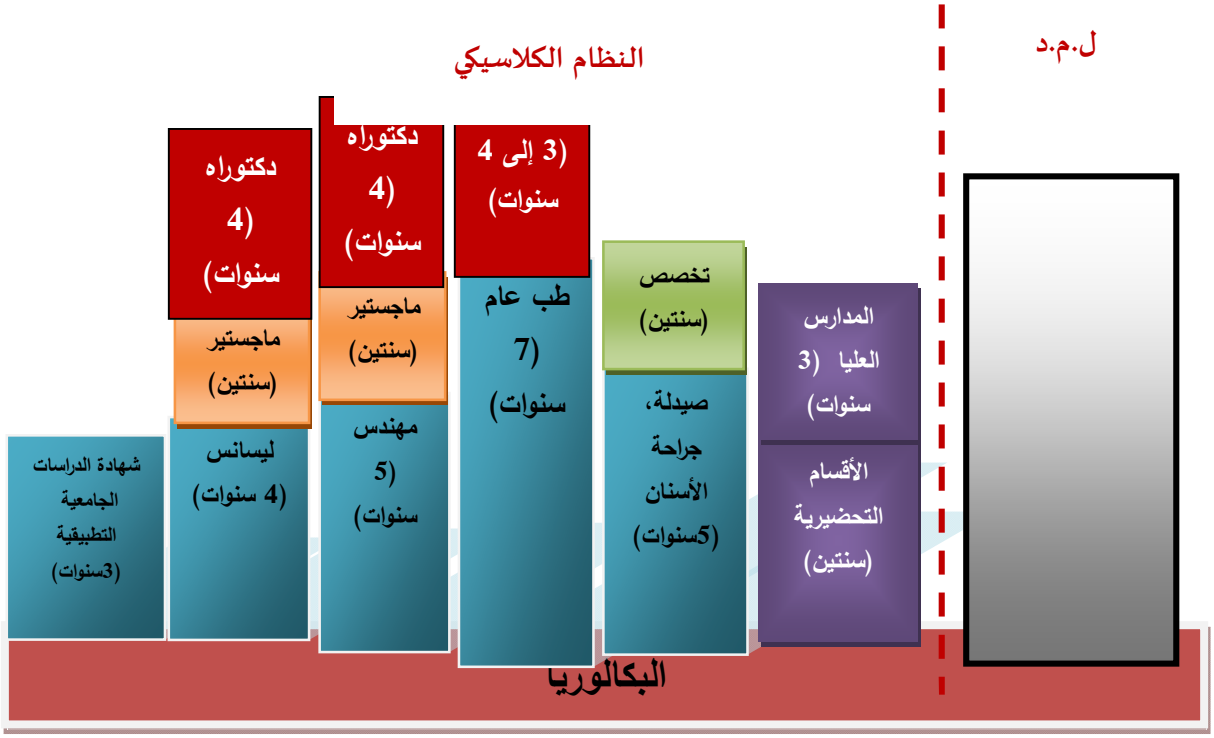

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **الدليل العملي لتطبيق ومتابعة ل.م.د**، جوان 2011، ص71.

3.1.4 الابتكار والتجديد

عرفت الدول المتقدمة تزايدا ملحوظا في عدد الاختراعات نتيجة لاحتياجات البشر المتجددة والمتزايدة التي فرضت اعتماد التجديد في المخترعات القديمة وتكييفها مع الحاجات المتجددة من جهة أو للتغلب على المنافسة التي تسببها الاختراعات الجديدة من جهة أخرى. لذلك ينبغي الإطلاع على التطور التكنولوجي الموجود في العالم المعاصر، فالسياسة الاقتصادية المغلقة وإن استطاعت أن تقاوم أو أن تظهر مفيدة على المدى القصير فهي تؤخر البلد من اللحاق بركب التقدم على المدى البعيد، أما السياسة الاقتصادية المفتوحة فتولّد أفرادا من ذوي التفكير المفتوح وهذا ما يكون مفيدا من زاوية الابتكار.

2.4. الدور الاجتماعي لنظام ل.م.د

للجامعة دورا رائد في تحديد المسارات التي تتعلّم الأجيال القادمة بفضلها كيفية التصدي للتعقيد الذي تتّسم به **التنمية المستدامة**؛ ذلك أن الجامعة تقوم بإعداد خريجين ذوي مؤهلات عالية ومواطنين مسؤولين، بوسعهم إشباع حاجات مجالات النشاط البشري كافة، كما توفر فرصا للتعليم العالي والتعلّم مدى الحياة (الاستدامة)، كما تسهم في تقدم المعارف وإثرائها ونشرها عبر البحوث، إضافة إلى كونها توفر للمجتمعات الخبرة المتخصصة اللازمة لمساعدتها في مجال التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

1.2.4. تكوين ذو نوعية:

يعدّ تكوين النخب مسألة أساسية في مصير كل أمَّة تكتسي طابعا استراتيجيا في عالم يبرز فيه أكثر فأكثر بأن العبقريات الفكرية هي العامل الحاسم في التنمية المستدامة لهذا البلد أو ذاك. وفي هذا السياق تجد شُعب الامتياز مكانها الطبيعي في الهيكلة الجديدة؛ باعتبار أن الالتحاق بهذه الشعب يتم بصفة انتقائية عن طريق المسابقة بعد انتهاء المرحلة الأولى من الطور الأول، وتضمن شعب الامتياز: شعب المهندسين، الدراسات التجارية، الشعب التي يتم تعليمها في المدارس الكبرى. (عاقلي فضيلة بنت العربي و كري غنية، 2013، ص ص 486-487)

2.2.4. التكوين مدى الحياة:

يسمح نظام التعليم العالي **ل.م.د** من تمكين الدارسين من تكوين دائم عبر الاحتفاظ ورسملة النتائج للوحدات الدراسية المكتسبة فهي لا تعاد حتى لو تم التحويل من مؤسسة لأخرى، سواء بين أطواره الثلاثة أو داخل الطور الواحد من ناحية، ومن ناحية أخرى تمكن القوانين المنظمة للمعدلات من الاندماج في النظام الجديد وفق ما يتوفر من إمكانيات وتأطيره تجعل بالإمكان الاستمرار في التكوين والتحصيل العلمي تقريبا بشكل دائم.

3.2.4. الحراك كوسيلة للتفاعل الاجتماعي:

يركز نظام **ل.م.د** على تمكين الطالب من الحراك البيداغوجي بين مؤسسات التكوين الجامعي بيسر كبير، بحيث أنّ عروض التكوين لا تتواجد بنفس التسمية والمحتوى في كل الجامعات وإنما هي عروض خاصة بكل مؤسسة جامعية، ومن ثمّ فإن الطالب بإمكانه البدء في مؤسسة واستكمال تخصصه في مؤسسة جامعية أخرى مع الاحتفاظ بنتائجه، أو عند

الاقتضاء إجراء معادلة بين التكوين السابق المتحصل عليه والتكوين اللاحق وهذا كله يسهم في تنمية روح الاندماج المجتمعي لدى المتكونين.

4.2.4 اعتبار التعليم استثمار في الموارد البشرية

تعدّ الجامعة أكبر ممون للمؤسسات العلمية البحثية برأس المال البشري المؤهل القادر على العمل العلمي، ولن تستطيع الجامعة تلبية حاجات المؤسسات العلمية بذلك إن لم تكن على صلة وثيقة بهذه المؤسسات، وهذا ما يتطلب سياسة علمية تجعل الجامعة على بيِّنة من احتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، كما تجعل تلك القطاعات على بيِّنة من إمكانات الجامعة في خدمتها. كما أنّ اعتماد نظام **ل.م.د** يُخوِّل للجامعة تبني برامج تعليمية تحضى بالقبول والاعتراف الدولي في سبيل خدمة المجتمع، والارتقاء به حضاريا مُتوخِّية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم، وتزويد البلاد بالمختصين والخبراء في مختلف المجالات ليساهموا في بناء المجتمع وصنع الوطن، من خلال: (غربي صباح، 2014، ص ص 151-152)

– إنشاء قنوات اتصال بين الجامعة ومواقع العمل لخدمة الأهداف المشتركة.

– اشتراك الخبراء والفنيين في مواقع العمل والإنتاج المختلفة في المجتمع لإلقاء بعض الدروس التطبيقية لنقل خبرتهم وتجاربهم.

– اشتراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مراكز الانتاج ومواقع العمل المختلفة لاكتشاف مشكلاتها وينقلوا خبراتهم وتجاربهم إلى الموقع.

– فتح المجال أمام طلاب الجامعات للتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية العملية.

– إتاحة الفرص للبحوث الجامعية لأن تأخذ طريق التنفيذ.

5. الخاتمة

ما يمكن استخلاصه من خلال العرض السابق هو أن سياسات الاصلاح المتبناة من طرف الوصاية في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية بالاعتماد على النظام (ل.م.د) من أجل مواكبة مستجدات العولمة وإحداث التنمية المستدامة في الجزائر حمل في طياته مجموعة من النتائج الايجابية والسلبية.

فيما يخص النتائج الايجابية التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، نلخصها فيما يلي:

– يسمح نظام (ل.م.د) بتكوين جامعي يتّسم بالحيوية والعصرنة، ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومنفتح عليه.

– يسمح نظام (ل.م.د) للطالب من اختيار نمط شهادته؛ سواء مهنية عند رغبته في الخوض في عالم الشغل أو أكاديمية لمواصلة التعليم العالي عكس النظام الكلاسيكي.

– يمتاز نظام ل.م.د بالحركية والوضوح والمرونة.

– سهولة نظام التقييم والانتقال مما يسمح بفرص نجاح أكبر.

ومن بين السلبيات التي تؤخذ على هذا الإصلاح الجديد ما يلي:

– فعالية نظام ل.م.د لم تكن في المستوى المطلوب والتي خطط لها، ممّا أدى إلى محدوديته في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

– عدم توفر الظروف الملائمة لنجاح هذا الاصلاح خاصة في السنوات الأولى من تطبيقه، حيث لوحظ نقص في المرافق البيداغوجية كالمخابر، قاعات المطالعة، مكتبات متخصصة، وكذا نقص في التأطير لاسيما غياب الأستاذ المرافق (الوصي) ...إلخ.

– عدم استيعاب الطالب لمحتوى المادة العلمية بسبب تقليص مدة التكوين.

– التباين الكبير في محتويات عروض التكوين من جامعة إلى أخرى، مما يؤثر سلبا على مبدأ الحركية وطول الجذع المشترك في بعض الميادين، وهذا ما أدى إلى ضيق فترة التخصص.

– مشكلة اللغة حيث هناك العديد من الميادين (وخاصة التقنية منها) لغة التدريس المستعملة هي اللغة الفرنسية وهي لغة غير مكتسبة أو غير متحكم فيها فعليا من طرف الطلبة مما يشكل عائقا أمام التحصيل الجيد للطالب.

– كما يُلاحظ أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق؛ كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي، الذي هو الآخر يخوض تجربة جديدة متمثلة في الخوصصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال (les incubateurs).

بناء على ما تم استخلاصه من نتائج يمكن وضع بعض الرؤى والتصورات التي نرى بأنها كفيلة برفع مستوى فعالية الجامعة وفق استراتيجية الاصلاح المتبنى، وبالتالي جعلها تساهم في تجسيد التنمية المستدامة. وتتمثل هذه الرؤى في:

– أن تتوفر الجامعة على جاهزية كافية لاستيعاب الاصلاحات الجديدة في جميع تراكيبها وممارساتها.

– إقامة شراكات فعلية واسعة تجمع بين الجامعات والمؤسسات العمومية والخاصة.

– البحث عن بدائل متعددة للمصادر التمويلية للارتقاء بمستوى أداء العملية التعليمية.

– ربط محتويات المواد الدراسية بالأنشطة الاقتصادية في المجتمع.

– تطبيق المعايير العلمية لقبول الطلبة في التخصصات العلمية، وذلك باستخدام أدوات لقياس الاتجاهات والميول والقدرات، كما هو مطبق في الدول المتقدمة.

– فتح المجال أمام الطلاب لقضاء فترات تدريبة في المعامل والمصانع للإطلاع على المشكلات الواقعية والتدرب على توظيف محصلاتهم المعرفية عمليا.

– القيام بتقويم شامل ومستمر لجميع عناصر العملية العلمية في مؤسسات التعليم العالي.

– تخصيص فترات تكوينية وتدريبية لأعضاء هيئة التدريس تمكنهم من الالمام بالمهارات اللازمة لممارسة أدوارهم البيداغوجية في ظل أهداف الإصلاح الجديد.

وجام القول الذي يمكن الخروج به من هذه الدراسة هو أن هناك فجوة كبيرة بين الاهداف المسطرة لهذا النظام الاصلاحي وبين النتائج المحققة في الواقع باعتبار أنه لم يراعي في تطبيقه خصوصيات المجتمع الجزائري وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، لدى يجب أن تهيأ له الظروف المناسبة لبيئته الأصلية التي نبت ونما فيها، وإن كان ذلك قد لا يكون ممكنا، ذلك لأن اقتلاع النبتة من تربتها أو انتزاع الفكرة من بيئتها التي ولدت فيها، ومحاولة غرسها في بيئة مختلفة عن بيئتها دون مراعاة بعض الشروط والخصوصيات، قد لا يفقدها قوتها وفعاليتها فقط، بل قد يفقدها حياتها، فتتحول من فكرة نافعة فعّالة إلى فكرة ميّتة ومميتة حسب تعبير المفكر الجزائري مالك بن نبي.

6. قائمة المراجع:

باتر، محمد علي. (2003). مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

بخضرة، مونيس. (من 23 إلى 26 أفريل 2012). نظام ل م د وإمكانياته المعرفية، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، جامعة الجزائر1.

حرنان، نجوى. (2014). مساهمة إدارة الجودة في تحسين جودة التعليم العالي – دراسة عينة من الجامعات الجزائرية. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

خالصة، فتح الله. (2012). إدارة الجودة الشاملة كمدخل لإحداث التطوير التنظيمي في التعليم العالي – دراسة حالة المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

السامرائي، مهدي. (2007). إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي. (ط1). عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

شبايكي، سعدان. (جويلية 2011). الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي ل.م.د، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الخامس.

عاقلي، فضيلة بنت العربي. و كري، غنية. (من 02 إلى 04 أفريل2013). ضمان جودة التعليم العالي وبعض التجارب العالمية الناجحة (تجربة الجزائر)، المؤتمر الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزيتونة، الأردن.

غربي، صباح. (2014). دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي. أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

فليح، حسن خلف. (2007). اقتصاديات التعليم وتخطيطه. الأدرن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

ناصر، مراد. (26 جوان 2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل. الجزائر.

نيس، سعيدة. (2015). دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

هارون، أسماء. (2010). دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية: تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل م د، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة .

اليزيد، نذيرة. (مارس 2015). صعوبات تطبيق نظام ل م د حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 10، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي.

Caenoy.M, (1999). *Globalization and educational reform : what planners and need to know*, Paris : UNESCO Rhoads.